

الملخص:

لقد تناول بحثنا الموسوم بـ (المقومات السكانية والاقتصادية للمجتمع واثرها في تاريخ بغداد المعاصر ١٩٤٠-١٩٦٠) جملة من الوقائع والحوادث التاريخية ذات البعد الاجتماعي والسكاني والاقتصادي التي مرت على العراق في مرحلة مهمة من تاريخ بغداد المعاصر خصوصاً الهجرة الفلاحية من الريف الى المدينة مما ترتب عليه مشاكل اجتماعية واقتصادية لا حصر لها داخل وحول اطراف بغداد. حيث شمل بحثنا ثلاثة محاور اساسية حاولنا من خلالها رسم معالم الجوانب الاقتصادية والسكانية لمدينة بغداد واثرها الكبير في المجتمع وقد انطلقنا في هذه الدراسة البحثية ووفق مايلي :

المحور الأول جاء لبحث المقومات السكانية والبشرية للمجتمع واثرها في تاريخ بغداد المعاصر ١٩٤٠-١٩٦٠، في حين اشتمل المحور الثاني على المقومات الطبيعية والهجرة السكانية للمجتمع واثرها في تاريخ بغداد المعاصر ١٩٤٠-١٩٦٠. اما المحور الثالث فقد تضمن المقومات الاقتصادية للمجتمع واثرها في تاريخ بغداد المعاصر ١٩٤٠-١٩٦٠.

الكلمات المفتاحية: تاريخ، بغداد، العهد الملكي.

Population and economic components of society and its impact on the contemporary history of Baghdad 1940-1960

Dr. Ahmed Abd Alwahed Abd Alnabi

Center of revival of arab science heritage/ university of Baghdad

Abstract:

Our research, entitled ((Population and economic determinants of society and its impact in the history of contemporary Baghdad 1940-1960)), dealt with a

number of historical facts and events of the social, demographic and economic dimensions that have passed through Iraq at an important stage in Baghdad's contemporary history, especially agricultural migration from rural to urban areas. It has countless social and economic problems in and around the outskirts of Baghdad. Where our research included three main axes in which we tried to draw the architectural and urban aspects of the city of Baghdad. In this research study, we started as follows: The first axis came to examine the population and human components of the society and its impact in the history of contemporary Baghdad 1940-1960, while the second axis included the natural components and population migration of the community and its impact in the history of contemporary Baghdad 1940-1960.

Keywords: History, Baghdad, Royal era.

المحور الاول: المقومات السكانية والبشرية للمجتمع واثرها في تاريخ بغداد المعاصر ١٩٤٠-١٩٦٠:

تفاوتت احوال سكان مدينة بغداد تفاوتاً كبيراً من حيث عددهم وفئاتهم العمرية ومستويات مراكزهم الاقتصادية والاجتماعية وبصورة عامة يتكون المجتمع البغدادي من خليط من السكان ينتمون الى شرائح وقوميات مختلفة ويدينون بأديان متنوعة. يجمعهم الشعور بالوحدة الوطنية العراقية ، وبفعل التسامح الديني عاش الجميع بسلام وطمأنينة. ويقسم السكان من حيث طبيعتهم الاجتماعية على سكان حضر يعيشون في مركز بغداد ، وسكان القرى والارياف الذين يستوطنون في المناطق المحيطة بها^(١). قامت الحكومات المتعاقبة بإجراء إحصائيات متعددة للسكان في العراق خلال مدد زمنية مختلفة بين عامي ١٩٢٢-١٩٦٠ كانت بدايتها الاولى عام ١٩٢٢ بطريقة التخمين اذ قدر عدد سكان مدينة بغداد بحوالي (٢٠٠,٠٠٠) نسمة. ثم اجريت أربع عمليات احصائية لتسجيل النفوس كان اولها في تشرين الاول عام ١٩٢٧ ، وكانت محاولة غير موفقة اذ عهد الى عدة لجان، اتخذت من المساجد والمدارس والدوائر الحكومية مراكز لها ، واكملت عملها سنة ١٩٢٨. وقدرت سكان العراق بـ(١,٩٦٨,٠٥٤) كان عدد الذكور منهم (٥١٢,٠٧٧) وعدد الاناث (١,٤٥٥,٩٧٧). وقدر عدد سكان مدينة

بغداد عام ١٩٢٩ بحوالي (٢٤٨٥٣٥) نسمة . وكانت هذه الارقام لا تخلُ من الأخطاء لعدم دقة المعلومات الواردة فيها واعتمادها على التخمين. اما الاحصاء الثاني فقد أجرى في عام ١٩٣٤. وقد بينت نتائجه ان عدد سكان العراق قد وصل الى (٣٣٨٠٥٣٣) نسمة منهم (١,٦٩٢٢٩٤) اناث والبقية ذكور وعددهم (١,٦٨٨٢٣٩). وتجاوز سكان مدينة بغداد عام ١٩٣٨ (٣٥٠) ألف نسمة^(٢). واجري التعداد الرسمي الثالث في ١٩ تشرين الاول عام ١٩٤٧ ، وكان هذا الاحصاء يعول على نتائجه بشكل اكثر من الاحصائيات السابقة المبينة على التقديرات. فقد تم بطريقة التعداد الفعلي بالنسبة لمراكز المدن ومنها بغداد ،وللمناطق الريفية التعداد النظري. واشترك جميع طلاب المدارس الثانوية بتنظيم استمارات التعداد وزيارة الاسر لجمع المعلومات. واسهم افراد الشرطة مع اللجان الخاصة التي قامت بتنظيم عملية التعداد. وقسمت بيانات الأحصاء على شكل جداول بينت عقود الاعمار والحالة الثقافية والزوجية وانواع العاهات والمهن والمساكن والديانة. ومما تجدر الاشارة له انه لم يكن هذا الاحصاء دقيقاً فقد حدثت فيه نواقص لعدم توافر الوعي لدى السكان حيث ان ٩٠% منهم كان متخوفاً ولم يعط معلومات صحيحة ولم يذكر اسماء زوجاته او بناته وتسجيل الاولاد باسماء البنات خوفاً من الخدمة العسكرية فضلاً عن ذلك ان الاشخاص الذين قاموا باجراء التعداد لم يكونوا مؤهلين فتضمن التعداد أخطاء إملائية واحصائية كثيرة^(٣). بلغ عدد سكان العراق حسب تعداد عام ١٩٤٧ (٤,٨١٦,١٨٥) نسمة منهم (٢,٢٥٧,٣٤٥) ذكور ، في حين كان عدد الاناث (٢,٥٥٨,٨٤٠). وقد ظهر من خلال بيانات التعداد ان عدد سكان بغداد قد بلغ (٨١٧٢٠٥) نسمة منهم (٤٠٨٤٠٤) ذكور و (٤٠٨,٨٠١) نسمة اناث يتركز منهم (٣٥٢١٣٧) في مركز المدينة منهم (١٢٠,٨٦٩) نسمة في اثنتين وعشرين محلة سكنية ، اما الاخرون فيتوزعون على تسع محلات سكنية في ناحية الاعظمية بواقع (٥٨٦٩٧) نسمة وعشر محلات سكنية في ناحية الكرادة الشرقية بواقع (٥٥,٩٤٩) نسمة وخمس محلات سكنية مركزها قضاء الكاظمية بواقع (٤٨٦٧٦) نسمة^(٤). وفي يوم ١٢ تشرين الاول ١٩٥٧ اجري التعداد

الرابع ، وقد اتسم بمزايا كبيرة من حيث التنظيم الفعلي والنظري لتطوير كفاءة الهيئات واللجان التي قامت بأجرائه وتجولت في الريف والمدينة بعد اتخاذ كافة التدابير اللازمة لانجاحه والاستفادة من اخطاء تعداد عام ١٩٤٧. وكان يوم التسجيل يوم تاريخي بالنسبة لبغداد اذ ان المدينة اصبحت تبدو خالية ومهجورة بعد اعلان حالة الطوارئ ومنع التجول لاتمام عملية التسجيل العام. كان الموظفون الذين قاموا بتنظيم عملية التسجيل ضمن مركز بغداد يتألفون من (٢٧) مشرفاً و(١٠٩) مدير قطاع في حين ، كان عدد العدادين الأصليين (٧٧٩) عادداً اما الاحتياط فكان عددهم (٥٤٠) عادداً كما شارك ٦٥٠ شرطياً لتوفير الامن وتنفيذ الاوامر و (١٠) حكام تحقيق وجزاء في محاكمهم للنظر في مخالفات التسجيل واسهم (١٠٩) من الاطباء لحالات الطوارئ. وقد خرج الموظفون للشروع في العمل في الساعة الخامسة صباحاً واقلتهم (٦٠) سيارة من سيارات مصلحة نقل الركاب من مناطق سكنهم الى مواقع عملهم وبدأ العمل في الساعة السادسة صباحاً بسبب الظلام وبعد حضور وكيل وزير الشؤون الاجتماعية ومدير النفوس العام ، ومتصرف بغداد ، وقائمقام القضاء ، بهدف الاشراف على عملية التسجيل وتذليل العقبات التي يمكن ان تحدث ، واكملت عملية التعداد بعد ظهر يوم ١٢ تشرين الاول ، وانتهت حالة الطوارئ وتسلم مديرو القطاعات والمشرفين من العدادين الاحصائيات لتدققها لجنة خاصة ^(٥). اصبح تعداد عام ١٩٥٧ هو المعول عليه ، اذ انه جرى على وفق مبادئ واسس علمية حديثة ودراسة طبيعة سكان المدن والأرياف والجاليات الاجنبية في بغداد ، وتطرق الى جوانب مختلفة من اوضاعهم الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. ويمكن ملاحظة الزيادة في عدد السكان بين التسجيلين ١٩٤٧ و ١٩٥٧ في بغداد من خلال الجدول الآتي ^(٦).

مدينة بغداد	الجنس	١٩٤٧	١٩٥٧	الزيادة بين التسجيلين	النسبة المئوية
	ذكور	٤٠٨٤٠٤	٦٧٧٤٦٥	٢٦٩٠٦١	٦٥,٩%
	إناث	٤٠٨٨٠١	٦٣٥٥٤٧	٢٢٦٧٤٦	٥٥,٥%
	المجموع	٨١٧٢٠٥	١٣١٣٠١٢	٤٩٥٨٠٧	٦٠,٧%

والى جانب ماذكر من مقومات سكانية اسهمت في تعزيز الدور الحضاري للمجتمع في مدينة بغداد فقد ساهمت المقومات العمرية كذلك في تعزيز ذلك الدور عبر توزيع المجتمع البغدادي الى فئات عمرية مختلفة ، ومردده ان معرفة ذلك ذو اهمية كبيرة قد يساهم في انجاح التخطيط لبرامج التنمية ولتطوير المجتمع وتوفير ما يحتاج اليه من سلع وخدمات. وتستخدم في هذا الصدد مجموعات عمرية مختلفة ، في اكثر الاحيان لكل خمس سنوات ، ويوضع كل فرد في المجموعة التي ينتمي اليها. وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد قسمت المجموعات الاحصائية لعام ١٩٤٧ الى فئات عمرية لكل (٥) سنوات بينما قسمت المجموعات الاحصائية لعام ١٩٥٧ السكان في بغداد الى فئات عمرية لكل (٩) سنوات. كما هو موضح في الجدول الاتي ^(٧):-

بغداد	اقل من من سنة - ٩	١٠-١٩	٢٠-٢٩	٣٠-٣٩	٤٠-٤٩	٥٠-٥٩	٦٠- فما فوق	المجموع
ذكور	٧٠٦٢٠	٧٣٩٣٠	٤٧٥٢١	٤٩٨٢٠	٤٥٤٤٢	٢٣٧٥١	٣٤٦٣٨	٣٤٥٧٢٢
اناث	٦٩٣٦٩	٧٥٨١٠	٥٣٣٨٨	٥٠٩٨٨	٣٦٤٩٨	٢٣٧٥١	٣٧٢٢٠	٣٤٧٠٢٤
المجموع	١٣٩٩٨٩	١٤٩٧٤٠	١٠٠٩٠٩	١٠٠٨٠٨	٨١٩٤٠	٤٧٥٠٢	٧١٨٥٨	٦٩٢٧٤٦

وتجدر الاشارة الى ان هذه البيانات العمرية والمقومات السكانية قد اسهمت في معرفة الشرائح الاجتماعية العاملة وغير العاملة [المستهلكة] حيث قسمت المجتمع البغدادي الى فئات عمرية محددة وكما يأتي ^(٨):

١. فئات صغار السن من (١-٤) سنوات وتصل نسبتها الى ١٦,٩% في مدينة بغداد، اما الفئات العمرية من (١-١٤) سنة فهي تعد من الفئات غير العاملة ايضاً ونسبتها في تعداد عام ١٩٥٧ تصل الى ٤٣,٩% في مركز بغداد والكاظمية .
٢. فئات متوسطي العمر من (١٥-٦٤) سنة وصلت نسبتها في بغداد ٥٩,٤% وهذه هي الفئة العاملة وتقوم بتحمل اعباء اعالة الفئات الاخرى .
٣. فئات كبار السن من (٦٥) سنة فأكثر بلغت نسبتها ٤,٧% من سكان بغداد وقد انخفضت في الكاظمية بسبب الهجرة الى مركز بغداد.

ولمعرفة فئات السن ودورها البارز في المقومات السكانية للمجتمع اهمية كبيرة من خلال تشخيص القوى العاملة في المجتمع كما ان للتركيب النوعي اهمية بالغة في مجال دراسة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي حيث يتم معرفة عدد الذكور والاناث ونسب اعمارهم وعدد العاملين وغير العاملين ومقارنة ذلك بالامكانيات الاقتصادية للدولة وعلاقاتها بالزواج والولادات والوفيات حيث كانت نسبة الذكور في الرصافة والكرخ وناحية الكرادة الشرقية والاعظمية والمنصور والدورة مرتفعة بينما انخفضت تلك النسبة في ناحيتي الطارمية واليوسفية ويرجع ذلك الى استمرار تدفق الهجرة وعدم تسجيل بعض الذكور او تسجيلهم بأسماء الاناث تهرباً من الخدمة العسكرية .ويمكن القول اجمالاً ان ما مازكر من مقومات سكانية قد اسهمه مساهمة اكيدة في تعزيز الدراسات الاكاديمية للمجتمع مما يترك اثرا بالغاً في تتبع تاريخ بغداد المعاصر خلال المدة محور البحث ١٩٤٠-١٩٦٠^(٩) .

المحور الثاني : المقومات الطبيعية والهجرة السكانية للمجتمع واثرها في تاريخ بغداد المعاصر ١٩٤٠-١٩٦٠ :

للكوارث الطبيعية ولا سيما الفيضانات التي حدثت في نهري دجلة والفرات اثر على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المناطق التي تعرضت لخطر تلك الفيضانات ودفعتها للهجرة نحو مدينة بغداد ، التي لم تكن هي الاخرى في مأمن من تلك الاخطار التي حدثت من توسعها ونموها في كل الاتجاهات . بيد ان مشكلة فيضانات نهر دجلة كانت من اكثر المشكلات المعقدة التي هددت المجتمع البغدادي ، نظراً لارتفاع مناسيب مياه النهر بشكل فجائي ، فضلاً عن قصر المسافة التي يقطعها النهر وروافده^(١٠) . لذلك كانت عملية معالجة فيضانات نهر دجلة أصعب حلاً من معالجة فيضانات نهر الفرات ، فاصبحت امكانية وقاية مدينة بغداد مشكلة مستمرة واجهت الحكومات العراقية خلال العهد الملكي . لعدم تنفيذ مشاريع خزن المياه التي تخفف من وطأة تلك الفيضانات المتكررة سنوياً في فصل الربيع في (نهاية شهر شباط حتى أوائل حزيران) ، حيث سقوط الامطار وذوبان الثلوج في المناطق الجبلية التركية

والايرانية^(١١). استعملت الحكومات العراقية المتعاقبة الوسائل البدائية لمواجهة تلك الفيضانات وتمثلت بأنشاء السدود الترابية الوقتية من التراب والحطب والتي كانت عديمة الجدوى ، وتمثلت محاولة الانسان في مقاومة عوامل الطبيعة. وكانت هذه الطريقة تكلف الحكومة مبالغ كبيرة ، فضلاً عن الجهود المبذولة لاعداد الفلاحين او ما يسمى (بالحشور) بوساطة قوات الشرطة لكنهم يهربون ليلاً تخلصاً من الاعمال الشاقة. المتضمنة نقل التربة على ظهورهم كذلك ترك اعمالهم الزراعية وعوائلهم بدون مقابل فضلاً عن قلة الطعام الذي لايتجاوز الخبز والتمر ، وفي بعض الاحيان يوفر الفلاحون ذلك بأنفسهم^(١٢). وقد تزامن في بعض السنوات حدوث فيضانات نهر دجلة مع فيضانات نهر الفرات في آن واحد ، مما زاد الاوضاع سوءاً لصعوبة تصريف المياه والسيطرة عليها بشكل تام ، ففي يوم ٢١ نيسان عام ١٩٤٠ حدث فيضان كبير في نهر دجلة وارتفعت مناسيب المياه في بغداد الى ٣٥/٥٨ متراً. وعلى الرغم من الإجراءات الحكومية المتمثلة بتشكيل فرق الإنقاذ من الطلاب والمعلمين في بغداد تحت اشراف المهندسين واشترك افراد الجيش والشرطة في تقوية السدود. فقد غمرت المياه قسماً كبيراً من الاراضي المجاورة للنهر واهتمت وزارة الشؤون الاجتماعية ورئاسة صحة بغداد بنقل سكان الصرائف الى مناطق جديدة لابعادهم عن اخطار الفيضان^(١٣) . وأدى حدوث هذا الفيضان الى توقف حركة القطار بين بغداد وكركوك وتزامن هذا مع فيضان نهر الفرات ووصل الى الجانب الغربي من بغداد . وفي يوم ٢٦ اذار ١٩٤١ حدث فيضان اخر وارتفعت مناسيب المياه في بغداد الى ٣٥,٧٥ متراً تسبب في غرق معسكر الرشيد والجادرية والزعفرانية واستعملت بعض الكسرات في شمال بغداد لتخفيف ضغط المياه عن المدينة وتم تشكيل لجان خاصة لحفظ الامن والنظام . وتكرر حدوث فياضانات نهر دجلة في منتصف شهر اذار عام ١٩٤٦ وارتفعت مناسيب المياه الى ٣٥,٧٨ متراً وقد عد هذا الفيضان من اخطر الفيضانات التي تعرضت لها مدينة بغداد لتزامنه مع فيضان نهر ديالى فضلاً عن ارتفاع مناسيبه بشكل سريع ومفاجئ فقد غرق معسكر الرشيد ومناطق الزعفرانية والرسومية على الرغم من جهود الجيش ومساعدة

الاهالي ، وانتشرت حالات الرعب والقلق الشديد في نفوس البغداديين لسقوط بعض المنازل واصبحت الزوارق من وسائل النقل المهمة لانقاذ المنكوبين . وشكلت الحكومة لجنة لاغاثة منكوبي الفيضان في انحاء العراق وتبرع الميسورون والمحسنون والمنظمات الخيرية بمبالغ نقدية وعينية وشارك الموظفون بجزء من رواتبهم وشاطر السجناء المنكوبين معاناتهم إذ تبرعوا بمخصصاتهم لمدة شهر^(١٤) .

وتعرضت بغداد في عام ١٩٥٠ لخطر فيضان اخر ، فقد ارتفع منسوب المياه في النهر في يوم ١١ أذار الى ٣٥/٧٨ متراً واحاط بالمدينة احاطة تامة . وبلغ عدد الدور التي غرقت فيها حوالي (٨٠٠) دار و(٣٠٠) صريفة وسقطت جميع البيوت المبنية بالطين والطين تهدمت المبنية بالاجر ، وبلغ عدد الذين اصبحوا بلا مأوى (٨) آلاف شخص وغرقت مساحة واسعة من الاراضي الزراعية الخصبة ، قدرت بـ(٤٨) ألف مشارة ، فأدى هذا الى اتلاف المحاصيل الزراعية. واشجار النخيل والفاكهة في الكرادة الشرقية. وسارعت الجمعيات الخيرية والانسانية لاغاثة المنكوبين ، وتقعد الوصي عبد الاله المناطق التي تعرضت لخطر الفيضانات وأوعز بمساعدتهم^(١٥) . وكان اخر فيضان شهدته بغداد في النظام الملكي حدث في عهد حكومة فاضل الجمالي الثانية (٨ اذار ١٩٥٤ - ٢٩ نيسان ١٩٥٤)، وعد من اخطر الفيضانات التي تعرضت لها المدينة ، ارتفعت فيه مناسيب المياه في يوم ٢٦ اذار ١٩٥٤ الى ٣٥/٨٠ متراً^(١٦) . وتم فتح اربع كسرات في مناطق مختلفة من جهة نهر ديالى المسمى بالخفجي ومنطقة الرفيع قرب الطارمية واثنيتين في جهته اليمنى في منطقتي اليهودية والداودية بحيث وصفت المصادر هذا الفيضان بأنه كان اسوأ كارثة طبيعية تعرضت لها بغداد في العهد الملكي فقد تسربت المياه في يومي (٢٨-٢٩) اذار ١٩٥٤ الى الدور والمؤسسات القريبة من النهر وغرقت مناطق الوزيرية ومعسكر الرشيد واستعملت الطائرات لانقاذ المحاصرين وقامت بالقاء (٢٥) طناً من المواد الغذائية عليهم . وقطع الملك فيصل الثاني وولي عهده الامير عبد الاله زيارتهما الرسمية لدولة (باكستان) وعادا مع الوفد المرافق لهما في ٢٨ آذار عام ١٩٥٤^(١٧) . وبعد غرق معسكر الرشيد

وبغداد الجديدة يومي (٢٩-٣٠) أذار ١٩٥٤ واعلان حالة الطوارئ في العاصمة صدرت الأوامر من الحكومة العراقية فتعاون كلا من الجيش والشرطة وطلبة المدارس وبعض الاهالي لدرة اخطار الفيضان ، وصدرت قرارات الاخلاء الجزئي للمدينة وتطمين السكان بزوال الخطر. وبعد زيادة مناسيب المياه تم ترحيل سكان الصرائف الساكنين وراء سدة ناظم باشا بالسيارات الى منطقة بغداد الجديدة. ولتخفيف ضغط المياه على السداد استخدمت عدة كسرات على ضفاف نهر دجلة شمال بغداد (١٨).

كانت اضرار الفيضان كبيرة جداً وبلغ عدد المنكوبين في بغداد ربع مليون نسمة تقريباً والحقت اضرار مادية فاقت الثلاثين مليون دينار وغمرت المياه اكثر من مليوني دونم. وتجدر الاشارة هنا الى ان الحكومة العراقية اهتمت بالمنكوبين واتخذت قراراً لتعويضهم ، كذلك منحت الجنود والشرطة الذين اسهموا في درء اخطار الفيضان نصف راتب شهري . ويمكن القول اجمالاً ان فيضان عام ١٩٥٤ بما احدثه من رعب شديد في نفوس سكان بغداد، كان مبعث وحي للكتاب والشعراء الذين جادت قرائحهم في وصف الخطر المحدق بالمدينة (١٩) .

ازداد سكان بغداد بفعل الهجرة الكبيرة التي برزت بشكل واضح نحو المدينة ، وكان لهذه الهجرة جذور ترجع الى بداية الاحتلال البريطاني وتشكيل قوة (الشبابة) التي تتألف من أبناء العشائر ولا سيما من العمارة والكويت والمنتفك. وتأسيس قوات الشرطة والجيش في المملكة العراقية . بيد ان الهجرة الداخلية بين الالوية العراقية قسمت على شكل مراحل الى المدن لا سيما مدينة بغداد اذ تبدأ المرحلة الاولى من عام ١٩١٨ حتى عام ١٩٣٩ وهو تاريخ إنشاء سدة الكويت وقيام الحرب العالمية الثانية التي اثرت على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لجنوب العراق بشكل بارز فدفعتهم الى الهجرة بأعداد كبيرة. اما المرحلة الثانية فتبدأ من عام ١٩٤٠ الى عام ١٩٥٠ تاريخ انشاء مجلس الاعمار في العراق. في حين تبدأ المرحلة الثالثة من تأسيس مجلس الاعمار الى تشكيل وزارة الاعمار عام ١٩٥٣. وتخصيص المبالغ اللازمة للقيام بالمشاريع المهمة

الامر الذي مكن الحكومة من السيطرة على الفيضانات بعد زيادة واردات النفط العراقي^(٢٠).

ومن الجدير بالذكر ان الهجرة السكانية الى بغداد بوصفها ظاهرة اجتماعية واقتصادية ونفسية معقدة لا يمكن ارجاعها الى عامل واحد وانما حدثت بتضافر عوامل مختلفة ودعت الفلاحين الى ترك ديارهم وقطع صلاتهم بها استجابة لتلك المؤثرات التي يمكن ايجازها بعوامل طاردة واخرى جاذبة. يأتي في مقدمة العوامل الطاردة التعسف والظلم الاجتماعي السائد في الريف العراقي ، الذي خضع لسيطرة الاقطاع بشكل مطلق بفعل التشريعات القانونية التي اصدرتها الحكومات العراقية لمصلحة الاقطاع ولا سيما قانون حقوق وواجبات الزراع رقم ٢٩ لعام ١٩٣٣^(٢١). ثم ان الزيادة السكانية في بغداد ترجع الى ازدياد الهجرة من الالوية العراقية ، وكان لواء العمارة ياتي بالدرجة الاولى ثم يليه لواء الكوت. اما العوامل الجاذبة في نظر المهاجرين فكانت تتمثل في توفر فرص العمل المختلفة في الجيش او في المؤسسات الصناعية ، التي تأسست في بغداد بشكل كبير. او عمال بناء او عمال زراعيين في الحقول والمزارع المحيطة بالعاصمة او مستخدمين (فراشين وحراس كناسين وخدم) ، لدى دوائر الدولة لا سيما امانة العاصمة ولدى المتنفذين في المجتمع البغدادي. وكذلك ساعد توفر الخدمات الاجتماعية لاسيما الصحية والثقافية على جذب هؤلاء المهاجرين بعد تأسيس مجلس الاعمار وتنفيذ المشاريع الاقتصادية والاجتماعية الكبرى في بغداد^(٢٢).

اما بالنسبة لمناطق سكن المهاجرين في مدينة بغداد فقد سكنوا في احياء معزولة خاصة بهم في بعض جهات العاصمة عرفت محلياً بالصرائف، اقيمت في مناطق مختلفة في جانب الرصافة في المنطقة الممتدة وراء السدة الشرقية من الاعظمية حتى بغداد الجديدة وفي جانب الكرخ في الشاكرية والوشاش والدورة وفي الكاظمية بالقرب من مراكز عملهم على شكل مجموعات متفرقة يسكنها افراد الجيش والشرطة والعمال والمستخدمين في مختلف دوائر الدولة ومشاريعها. حيث بلغ عدد تلك الصرائف عام ١٩٤٠ (٨) الاف صريفة تأوي (٤٠) الف مهاجر ازدادت في منتصف الخمسينيات

الى حوالي (١٥٥١٠) صريفة وفي عام ١٩٥٦ بلغ مجموع تلك الصرائف (١٦٤١٣) صريفة ، وكان عدد سكانها (٩٢) الف نسمة ما لبث ان ارتفع عام ١٩٥٧ الى (٣٣٥٤٦٤) نسمة في بغداد وضواحيها (٢٣).

ويمكن القول اجمالاً ان مقومات الهجرة السكانية للمجتمع واثرها في تاريخ بغداد المعاصر خلال المدة موضوعة البحث (١٩٤٠-١٩٦٠) قد تركت بصمتها الواضحة على التركيب السكاني للعاصمة ، اذ ادت الى تعريف المدينة او ما يسمى بـ (القرية الحضرية) والتي حافظ فيها المهاجرون الريفيون على عاداتهم وتقاليدهم العشائرية الموروثة بعد انتقالهم على شكل عشائر متكاملة . حتى ان سكان هذه المناطق لم يندمجوا في البداية مع المجتمع البغدادي بسبب لهجتهم وعاداتهم وتقاليدهم التي كانت وراء صعوبة تكيفهم في المجتمع الجديد . فادى هذا الى انعزالهم في مناطق خاصة بهم. لكي تكون بعيدة عن سلطة الحكومة ولا يطالبون باجور عنها وتكون غير بعيدة عن مراكز عملهم وتموينهم بالمواد الغذائية. وعلى الرغم من التكتل الذي عاشوا فيه في البداية فقد راحوا يتخلصون تدريجياً من التزاماتهم العشائرية ووسائل الضغط العشائري وتمتعوا بحرية فردية ، وحل القانون محل الاعراف والتقاليد الاجتماعية في حل نزاعاتهم ورفضوا اعطاء (الفصول والتعويضات) التي كانوا يؤدونها سابقاً. فاختلطوا في المجتمع البغدادي بشكل بطيء نسبياً (٢٤). ويبدو لنا جلياً ان طبيعة المعاناة التي كان يعانيها المهاجرون بعد استقرارهم في تلك المناطق المحرومة من الخدمات العامة كالكهرباء والماء والخدمات الصحية والتعليمية والثقافية وحالة التخلف التي كانوا عليها وانصراف افراد الاسرة كلهم للعمل المضني الشاق لتدبير قوتهم اليومي وعدم اكتراث السلطات الحكومية بوضعهم المزري بشكل فاعل ومؤثر ، هو العامل الاساس في شعورهم السيئ حيال سكان بغداد الأصليين والاثار الذي خلفه المهاجرون على وضع المدينة الاقتصادية والاجتماعي كما كان رد فعل اتخذه سكان بغداد حيال تلك المجموعات الكبيرة التي زاحمت بعضهم في سبل عيشهم فقد ادت الهجرة الى حدوث

البطالة وتدهور وتدني اجور العمل في بغداد بفعل منافسة المهاجرين لسكان العاصمة في الاستحواذ على الكثير من المهن ^(٢٥).

المحور الثالث: المقومات الاقتصادية للمجتمع واثرها في تاريخ بغداد المعاصر
١٩٤٠-١٩٦٠ :

يمكن تقسيم المجتمع البغدادي الى اربع فئات طبقية تفاوتت في امكانياتها الاقتصادية ومراكزها المؤثرة في الحياة الاجتماعية للعاصمة خلال بحثنا في اهمية المقومات الاقتصادية والدور الذي لعبته عبر تاريخ بغداد المعاصر، وهي حسب الترتيب الاتي :

أ- الملاكين والاقطاعين :

نشأت هذه الفئة في ظل الاحتلال البريطاني وزاد نفوذها في عهدي الانتداب والاستقلال اذ دعمتها الحكومات العراقية المتعاقبة في مسؤولية الحكم ، حيث اعطي عدد من رؤساء العشائر في مختلف انحاء المملكة اراضي زراعية واسعة واصبح الشيوخ ملاكين لها واستثمرت من قبل ابناء عشائريهم. وكانت السلطة الحاكمة المتمثلة في العائلة المالكة والوزراء وشيوخ القبائل المستوطنين في بغداد وزعماء العشائر وكبار موظفي الدولة المدنيين وضباط الجيش يمثلون هذه الفئة . فقد استحوذوا على مساحات شاسعة من اراضي الدولة وتصرفوا بها بحجج مختلفة عن طريق التملك او اللزعة واشتروا العقارات المختلفة في انحاء العاصمة وضواحيها وفي بعض المناطق التجارية في مختلف الالوية العراقية. كما تضم هذه الفئة كبار الاقطاعيين من شيوخ العشائر الذين كانوا يسكنون مناطق ملكياتهم ثم اجتذبتهم مدينة بغداد للاقامة فيها لتوفر وسائل الراحة ومختلف انواع الخدمات الاجتماعية والصحية ^(٢٦).

تمتعت فئة الملاكين والاقطاعين بحقوق كبيرة ومسؤوليات كثيرة ، فقد توصلوا من خلال علاقاتهم الوثيقة بالنظام الملكي الى اشغال مناصب مهمة في الدولة (وزراء ، نواب ، اعيان ، متصرفون) ولم يكن هذا ناتج عن كفاءتهم وانما على حسب علاقاتهم بالسلطة الحاكمة ومدى تأثيرهم على بعض المسؤولين لوجود مصالح متبادلة . ويبدو لنا ان ثمة عامل اخر هو شعور الشيوخ ان ميزان القوى قد تحول من العشائر الى

الحكومة التي اصبحت تدعم الشيوخ الموالين اليها مادياً ومعنوياً فلم يعد الشيخ بحاجة الى دعم بناء قبيلته فهجر موطنه الاصلي واستقر في بغداد لمركزها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فتحول الى ما يعرف بالملك الغائب ، بعد ان امتلك العقارات في المدينة ، واخذ يمارس اشرافه على اقطاعياته في الريف بوساطة وكلائه ، مما خلق مشاكل كثيرة اثرت في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين ^(٢٧).

ومن خلال تتبع المقومات الاقتصادية للمجتمع واثرها في تاريخ بغداد المعاصر خلال المدة ١٩٤٠-١٩٦٠ نلاحظ ان الاقطاعية المستجدة بالعاصمة قد تركزت في مناطق واسعة على ضفتي نهر دجلة من بغداد حتى الكوت ، فضلاً عن ذلك امتدت الاقطاعيات الى الجهة الشمالية الغربية من المدينة صعوداً الى سامراء وتكريت. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وشيوع الامن والاستقرار في ارجاء بغداد ، قام الملاكين من اصحاب البساتين في جانبي الكرخ والرصافة ببيع اراضيهم فتسابق الاقطاعين على شرائها بابخس الاثمان وتقسيمها الى قطع صغيرة ، وبيعها باسعار مرتفعة للراغبين بشرائها ، حتى اتسعت رقعة الاراضي الملكية حول مدينة بغداد ^(٢٨). وهذه الاراضي كانت تغتصب من املاك الاهالي او من املاك الدولة كالحارثية في ضواحي بغداد ، اذ قامت الحكومة عام ١٩٤٥ بترحيل الفلاحين من اراضيهم فرفعوا عرائضهم الى وزير الداخلية اشاروا فيها الى حقهم في هذه الارض واعترضوا على هدم دورهم اذ انهم اصبحوا متشردين يطردون اينما توجهوا، كذلك في قضاء ابي غريب اغتصبت اراضي الفلاحين فوجهوا شكاوهم الى رئيس الوزراء بينوا فيها ما يكابدونه من الفقر والعوز في الوقت الذي يستمتع غيرهم بملكهم الذي سلب منهم. وخصصت اجزاء واسعة لزراعة القطن في اللطيفية التي قدرت مساحتها (٣٢٣ ١٠٠) دونما واعطي امتيازها الى شركة اللطيفية وهي شركة بريطانية لاستثمارها في الوقت الذي اهملت فيه المشاريع الوطنية وقدرت مساحة الاراضي الملكية بـ(٢١,٣٥٠) دونم تقع في ضواحي بغداد في الحارثية والوزيرية والداودية ^(٢٩). يتضح لنا مما تقدم ان فئة الاقطاعين والملاكين من اكثر الفئات الاجتماعية البغدادية ثراءً ، تنوعت مجالات عملها لاتساع علاقاتها

الاجتماعية التي كانت ذات اثر كبير في زيادة ثرواتها على حساب الفئات الاجتماعية الاخرى التي افقرت الى دعم النظام الملكي الذي اتفقت مصلحته مع هذه الفئة وشاطرها في ذلك الثراء الواسع .

ب - التجار :

ألف التجار الطبقة الوسطى في المجتمع البغدادي ، وادى نشاطهم الى ازدهار التجارة التي مثلت اظهارة واضحة لحقيقة التطور الاقتصادي والاجتماعي ، الذي حددته سياسة الدولة التجارية. وكان التعامل التجاري يتم بالثقة وبدون عقود ورقية او كمبيالات مكتوبة ويحرم التعامل مع التاجر الذي يقوم بالغش ويصبح بعد ذلك مذموماً. وفي ظل الحديث عن المقومات الاقتصادية للمجتمع للفترة ١٩٤٠-١٩٦٠ فقد تركزت مؤسسات تجارة الاستيراد في بغداد التي ضمت اكبر المراكز والمخازن التجارية لخرن البضائع التي ترد اليها من مدينة البصرة ثم توزع على المدن العراقية الاخرى (٣٠).

لقد اثرت سياسة الاستيراد في ادواق المستهلك في المجتمع البغدادي بشكل خاص فظهرت لديه نزعة استهلاكية غير مألوفة. كما فرضت عليه انماط الحياة الغربية ، تقليدها للتشبه بهم فقد توسعت تجارة الاستيراد التي اشتملت على مختلف السلع والبضائع الضرورية والكمالية ، وتخصص التجار في الاستيراد او التصدير على بعض الانواع المحدودة. مثل تجار الحبوب والاقمشة القطنية والسكر والشاي والسيارات والمكائن والاشخاب واللوازم المكتبية . وتصدير التمور والصوف وعرق السوس والجلود والمصارين (٣١) .

وتجدر الاشارة الى ان الحكومة العراقية اهتمت في اثناء الحرب العالمية الثانية بمعالجة مشكلة الغلاء عن طريق اصدار تشريعات قانونية لتنظيم الحياة الاقتصادية. فأصدرت في ١٠ ايلول ١٩٣٩ مرسوم تنظيم الحياة الاقتصادية رقم (٥١) لعام ١٩٣٩ لتنظيم التجارة وتأليف لجنة لهذا الغرض، واستحدثت وزارة الشؤون الاجتماعية للعناية بالصحة والسجون والملاهي والعمال والفلاحين. وحددت اسعار المواد الغذائية والزمّت تجار الحبوب بتسجيل ما لديهم منها ، لكن اجراءاتها لم تكن فاعلة (٣٢).

تفاقم الوضع الاقتصادي في المملكة العراقية من سيئ الى اسوأ بعد قيام انتفاضة (نيسان - مايس ١٩٤١) نتيجة توقف البنوك الثلاثة (الشرقي والعثماني والشاهنشاهي الايراني)^(٣٣). عن دفع التزاماتها ، فقرر مجلس الوزراء تأليف لجنة اقتصادية برئاسة وزير الاقتصاد في ٤ مايس ١٩٤١. واستمر الاقتصاد العراقي خاضعاً لبريطانيا خلال الحرب وما بعدها ، واصبحت بغداد والبصرة من اهم مراكز تموين الجيش البريطاني. ولم تتمكن الحكومات العراقية من السيطرة على السوق التجارية. فاصدرت قانون تنظيم الحياة الاقتصادية رقم ١١ لعام ١٩٤٢ قامت بموجبه بتنظيم الاستيراد وتحديد الاسعار والسيطرة على المعامل والمصانع والمطاحن. لكنها لم تستطع السيطرة على البنوك التي كانت تعمل كأنها دول مستقلة حتى مصرف الرافدين الذي تشكل عام ١٩٤١ ، سار على خطى المصارف الاجنبية في عدم مساعدته للتجار الوطنيين في حين قدم التسهيلات للتجار اليهود والاجانب بسبب سيطرة العناصر الموالية لليهود عليه. وقد اهتم فرع البنك العربي في بغداد بدعم صغار التجار ومساعدتهم ، فشن اليهود عليه حملة شعواء في الاوساط التجارية وسموه بالبنك " الاسود او بنك المعتقلين " ^(٣٤).

ومن الجدير بالذكر ان الصيارفة اليهود لعبوا دوراً مؤثراً في حركة التجارة ببغداد وتوجهها نحو البضائع البريطانية بالدرجة الاولى . اذ لم يجدوا منافسة كبيرة لهم من المسلمين في هذا المجال لاسباب دينية " خشية الوقوع في الربا " لكن مزاوله بعضهم للصيرفة شجع الاخرين على ولوج هذا العمل. لذلك برز اليهود في مجال التجارة وتأسيس الشركات والسيطرة على غرفة تجارة بغداد وتوجيهها بما يتلاءم مع مصالحهم . فأصبحوا وكلاء للشركات الاجنبية البريطانية والامريكية. وأسسوا شركات الاستيراد والتصدير. وأدخلوا معهم بعض المسلمين من الاسر البغدادية المعروفة بوزنها السياسي والاقتصادي ، لابعاد الشك والريبة عنهم. والعمل بحرية تامة بفعل علاقاتهم الواسعة وبهذا الصدد يشير طالب مشتاق الى ان اليهود قد احدثوا شللاً شاملاً في الاقتصاد العراقي لتحكمهم في النقد المتداول وسيطرتهم على المؤسسات التجارية الوطنية ومد

نفوذهم اليها بوساطة عملائهم. بعد ان كسبوا بعض الوزراء ودعمتهم الحكومة البريطانية ومنحت الكثير منهم اجازات الاستيراد والتصدير^(٣٥).

اتسعت تجارة اليهود العراقيين لمعرفتهم باللغات الاجنبية ، واتصالهم بأسواق الاستيراد والتصدير والمامهم بالعمليات الحسابية فضلاً عن ثقافتهم العالمية . وتتوعد شركاتهم لتجارة الاقمشة القطنية والصوفية والاسمنت والسيارات والصابون والقهوة والحديد والخشب والمكائن الزراعية. واستوردوا المواد الصحية ، وادخلوا (السخان والبانوي) الى حمامات البيت البغدادي الحديث^(٣٦).

يتضح لنا مما تقدم أن التجارة العراقية قد خضعت بشكل او باخر لسيطرة رأس المال الاجنبي متمثلاً بالشركات الاجنبية لا سيما البريطانية والامريكية على وجه التحديد ، ووكلائهم في بغداد وكان اغلبهم من اليهود الذين اثروا في حركة التجارة فاهتموا بالاستيراد لا التصدير في الوقت الذي يتطلب اجراء موازنة بين الاستيراد والتصدير لتطويع اقتصاد البلاد في الحرب العالمية الثانية وما بعدها بفعل حالة الحرمان والنقص في المواد الضرورية والكمالية التي عاشها المواطن العراقي بصورة عامة . ويبدو لنا أن السياسة الاستعمارية هي التي كانت وراء عدم تشجيع الصادرات العراقية واهمال الصناعة بشكل ملحوظ ، لضمان استمرار وربط الاقتصاد العراقي بالرأسمال البريطاني وجعله سوقاً لتصريف السلع والبضائع الاجنبية وتشجيع العراقيين على محاكاتهم وتقليدهم في مجال الاستهلاك الذي برز بوضوح كبير في مدينة بغداد^(٣٧) .

ج- الحرفين والعمال والموظفين:

يشكل الحرفين والعمال والموظفين فئة اجتماعية لها اهميتها في تاريخ بغداد المعاصر للفترة ١٩٤٠-١٩٦٠ (مدة البحث) اذ لم تكن الصناعة متطورة فكانت معظم الصناعات البغدادية تقليدية بدائية اقتصر على حرف يدوية معينة يزاولها الحرفيون ، بهدف توفير حاجات المستهلكين الضرورية. لم يكن الانتاج الحرفي في البداية مخصصاً للسوق ، اذ كان للحرفيين زبائنهم الخاصون ، فالعلاقة بين المستهلك والحرفي علاقة مباشرة ، يتفق المستهلك معه على انتاج حاجاته الضرورية للاستعمال

اليومي ، ثم تطور الانتاج بفعل تزايد الطلب عليه فصار للسوق الداخلية واحياناً للتصدير^(٣٨).

تركزت الصناعات اليدوية في المدن العراقية الكبرى وفي مقدمتها بغداد والبصرة والموصل واشتهرت بالصناعات النسيجية والحربية والقطنية معتمدة بالاساس على عدد من النساجين الذين استمروا يشغلون عدداً من الانوال اليدوية في معامل صغيرة اكبرها يستخدم (١٤) نولاً ويقدر ما ينسجه هؤلاء الصناع بـ (٦) امتار من النسيج لكل نول يومياً وكان اتقان الحرف قد قلل بشكل او بآخر من فرص الاستيراد ولكنهم بمرور الزمن خضعوا لتأثيرات داخلية وخارجية فالرأسمالية الوطنية والاجنبية ساعدت على انشاء المعامل الآلية^(٣٩).

واختص بعض الحرفين في الصناعات الجلدية ، التي عرفت في الاعظمية والكاظمية بشكل واسع فقد تميز انتاج معامل الدباغة اليدوية فيها بالجودة والمتانة ، بفعل تحسين طرائق الذبح والسلخ والخرن ، خلافاً للمدن العراقية الاخرى التي لا يصلح انتاج مدابغها لرداءته فضلاً عن طول مدة خزنه. استعملت الجلود المدبوغة في الصناعات الجلدية التي كان البغدادي بحاجة ماسة اليها . كالأحذية التي كانت تعد من الصناعات البيئية والأحزمة والحقائب واغلفة البنادق والمسدسات والخناجر واغشية الدفوف التي تصنع باليد^(٤٠).

ومن الحرف الاخرى الحدادة والنجارة لتوفير الحاجات المنزلية وادوات الطبخ التي يحتاجها المطبخ البغدادي البسيط والادوات الزراعية واشتهر البغداديين في صناعة الصفر الذي يستعمل في صناعة الاواني المنزلية ، واصبح لهم سوق خاص عرف بسوق الصفارين، كان من ابرز الاسواق السياحية واقدرها على جذب السواح والحصول على العملات الاجنبية ببيع الاواني التراثية^(٤١).

واستمرت حرفة الندافة في بغداد نظراً للحاجة الماسة اليها وتفنن النداف البغدادي في خياطة انواع الوسائد (المفارش واللحف) وتجميلها بالنقوش والزخارف ، ممارساً لعمله

في دكان خاص اومتجولاً في المحلات ، وتطورت خياطة الملابس واصبحت حرفة ضرورية لتجهيز الملابس واختص بها بعض الحرفين في اماكن مختلفة من بغداد (٤٢). وراجت حرف اخرى كصناعة الفخار " الكوازة وغيرها " والصناعات الخشبية وبناء الزوارق وصنع العربات التي تجرها الحيوانات وتصلح مختلف وسائط النقل النهري وفيما يتعلق بالاطعمة والمشروبات فقد احترف بعضهم صناعتها وبيعها في المطاعم " اللوغنطات " ، او متجولاً في الشوارع وامام الدوائر وبالقرب من المقاهي مثل الكبة والكباب وانواع الشورية ، والباجة مثل باجة ابن طوبان بالكرخ ، والحاتي في باب المعظم . واختص آخرون بعمل الخبز وصناعة الحلويات والمعجنات التي تلقى قبولاً من مختلف فئات المجتمع البغدادي لاسيما في شهر رمضان المبارك. وبرز بعض الحرفين في صناعة المرطبات واحتفظوا باسرار حرفتهم ، واشهرها شربت زبيب الحاج زباله . وعرفت في مدينة بغداد حرف ذات تاثير في الحياة اليومية كالبقال والصائغ والقرزاز والرواف والبصام والدلال واللاوتجي ويشكل هؤلاء قسماً محسوساً في المجتمع البغدادي (٤٣).

والى جانب ما قد ذكر من مقومات اقتصادية اسهمت في تاريخ بغداد المعاصر ونهضته الصناعية فقد ارتبط ظهور الطبقة العاملة العراقية ونموها بشكل واضح بنشوء الصناعة الوطنية التي كانت في بدايتها عاجزة عن تلبية الحاجات الاساسية للمجتمع البغدادي من حيث كفاءتها ومقدار انتاجها وهي على الرغم من ذلك استقطبت اعداداً كبيرة من ابناء الريف بعد هجرتهم الى بغداد، فقاموا ظروفهم معيشية سيئة منها الفقر المدقع والحرمان والسكن غير الصحي وتقشي الامية واستغلال اصحاب المعامل وعدم تحديد الاجور وساعات العمل وحرية التنظيم النقابي وتعرض العمال العاملون لدى الشركات الاجنبية الى الضغط من قبل ادارة تلك الشركات وعدم التمتع بالعطل الرسمية والاجازات والضمان الاجتماعي (٤٤).

ومن حيث اعداد العمال لا توجد احصائيات دقيقة توضح اعدادهم وصنوفهم في مختلف المعامل والمصانع والمؤسسات الانتاجية التي تركزت في بغداد ومنها

مجلة التراث العلمي العربي فصلية، علمية، محكمة العدد (٤٤) ٢٠٢٠م

معامل الغزل والنسيج ، وشركات الدخان لاسيما شركة دخان الرافدين التي استعملت (٧٨٠) عامل عام ١٩٣٩^(٤٥) .

ازداد تأثير العمال في الحياة العامة خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها بعد التوسع في انشاء المصانع لاسيما معامل الاحذية والصابون وتطور صناعة الطابوق في عام ١٩٤٩ الى ثلاثين معملاً استعملت (٣٣٥٥) عاملاً ولم يجر أي تعداد للعمال الصناعيين حتى عام ١٩٥٤ ، اذ اقيمت مصفاة لتكرير النفط بالقرب من بغداد استخدمت (١٠٠٠) عامل وقدر عدد عمال البناء في بغداد والموصل والبصرة بـ(٣٥) الف عامل. ويمكن القول ان تأسيس المصانع وتركزها في بغداد ، كان من العوامل المساعدة على ازدياد عدد الطبقة العاملة ، اذ كان يعمل ثلثها في المؤسسات الصناعية ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول الاتي الذي يمثل عدد المؤسسات وعدد العمال في بغداد عام ١٩٥٨^(٤٦) :

المدينة	عد المؤسسات	عدد العمال
بغداد	٤٧٠٦	٣٣٥٩٤

وقد تفاقت البطالة في العراق اذ كان عدد العاملين عام ١٩٤٧ ٢/٥ مليون عامل ، بينما عدد المشتغلين ١/٣١ مليون، في حين عام ١٩٥٧ كان ٣/٣٣ مليون عامل وعدد المشتغلين ١/٧٨ مليون أي ان البطالة كانت ٢/٥٤ ونسبتها ٤٦% من القادرين على العمل^(٤٧) .

ومن الجدير بالذكر ان اجور العمال خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها لم تكن محددة بتشريعات قانونية وانما تركت بحسب طبيعة العمل ومهارة العامل فاستغل اصحاب المعامل ذلك بشكل فضيع ، وكانت الاجور واطئة لا تسد رمق العامل في توفير قوته اليومي فهي على وفق احصائية اعدتها ادارة السكك الحديد عام ١٩٥٩ على النحو الاتي^(٤٨) :

المهنة	الأجور
حداد	١٧٥ فلس
سائق سيارة	١٥٠ فلس

سائق محرك ديزل	١٧٥ فلس
ميكانيكي	٢٣٠ فلس
نجار	٢٥٠ فلس
عامل ماهر	١٦٠ فلس
رئيس عمال	١٩٠ فلس

ارتفعت نفقات المعيشة بالنسبة للطبقة العاملة ولم تتحسن الاجور كثيراً بعد نهاية عام ١٩٥٢ اذ لم يكن الكسب اليومي للعامل يزيد على (٤٠٠) بالمئة عن المستوى العام لعام ١٩٥٢ وسعر طعامهم اعلى بنسبة (٨٠٥) بالمئة وكلفة المعيشة الكفاف ، على الرغم من الزيادة الطفيفة التي طرأت عليها يتراوح اجر العامل غير الماهر ، بين (٢٠٠-٢٥٠) فلساً وفي عام ١٩٥٤ انخفضت كلفة المعيشة عما كانت عليه قبل عام ١٩٥٢ ومعدل الكسب اليومي للعامل من سكان الصرائف (١٩٨٨) فلساً وان كسبة الاجور اليومية الاوفر حظاً والذين يعيشون في المدينة يبلغ ٣١٠ فلساً^(٤٩).

وارتفعت اجور عمال الطين في بغداد من ٣٠٠ - ٤٠٠ فلساً عما كانت عليه قبل عام ١٩٥٠ وبصورة عامة بقيت الاجور متفاوتة بين العمال الماهرين وغير الماهرين سواء كانوا عمالاً صناعيين او تجارين او زراعيين لم تكن اجور العمال الصناعيين مرتفعة اذ انهم ينفقون نصف دخولهم تقريباً على الغذاء او على ايجارات مساكنهم او لاغراض الترفيه لذلك عبرت الحركة العمالية عن تضررها وسخطها نتيجة تردي احوالهم الاقتصادية والاجتماعية باساليب مختلفة تمثلت برفع العرائض والشكاوي الى الجهات المسؤولة والقيام بالاضرابات^(٥٠).

وفي سياق الحديث عن فئات العمال والحرفين تبقى فئة مهمة وهي طبقة الموظفين العموميين فقد كانت الوظائف الحكومية مقتصرة على فئات اجتماعية معينة ، واصبحت بعد تشكيل النظام الملكي من حق جميع ابناء البلاد وساعد تأسيس الجيش والشرطة على اعطاء فرصة لسكان الارياف لدخول الوظائف الحكومية واستقرارهم في مدينة بغداد. بعد ان وجدوا ان حياة الموظف افضل من شقاء الفلاح كونه بعيداً عن سلطة الاقطاعي وظلمه^(٥١). والموظفون ينتمون الى الطبقة الوسطى ويمثلون الرأي العام في

البلاد وهم مؤهلون للإدارة بحسب تعليمهم ويهتمون بالدعوة لإصلاح المجتمع. اتسعت الوظائف الحكومية في مختلف مؤسسات الدول نظرا للحاجة الماسة إليها في شتى المجالات ، وسعت الحكومة الى دعم هذا الاتجاه فأصدرت قانون حصر المهن بالعراقين الذي اريد به حرمان بعض الاجانب من مزاحمة ابناء البلاد في الحصول على الوظائف المختلفة ^(٥٢).

وظهرت اثار الحرب العالمية الثانية في الاقتصاد العراقي وعم الركود مختلف مجالات الحياة فانخفض المستوى المعاشي وتدنّى بشكل واضح. لاسيما الموظفين والمستخدمين واصحاب الدخل المحدود ، اذ كانت الاسعار ترتفع كل يوم في حين كانت دخولهم ثابتة. ولم تكن تعنى بالحد الأدنى من ضروريات الحياة وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية لابنائهم على الرغم من تقارب رواتب الموظفين مع اجور العمال الا ان اتفاق اسرة الموظف اكثر من اسرة العامل لاغراض السكن والخدمات الضرورية لاسيما في المجتمع البغدادي الذي بدأت فيه العلاقات الرأسمالية ، تبرز بشكل واضح ^(٥٣).

لقد اهتمت الحكومات العراقية المتعاقبة بالموظفين وحاولت ايجاد حلول سريعة لمعالجة مشكلة الغلاء التي اثقلت كاهلهم ، فكانوا يشعرون بوطأة الظروف القاسية اكثر من غيرهم وتنبهت اهمية تنظيم شؤونهم وتحسين احوالهم المعاشية لتخفيف معاناتهم الكبيرة وتجهيزهم بالمواد الضرورية والملابس. اذ ان ما يستلمه الموظف في السنة من القماش لا يسد حاجته الماسة فقامت بمهمة توزيع القماش على الموظفين والمستخدمين في بغداد ضمن ضوابط عدة منها ، اعطاء حق اختيار نوع القماش وتجهيزهم بالبדلات حسب مستوى رواتبهم ، وتخويل مديرية المنتجات توزيع القماش باختلاف الراتب ، وقسمتهم على اربعة اصناف ^(٥٤):

الراتب	الصنف
٣٠ دينار	صنف اول/ الموظفين والمستخدمون
٢٥ دينار	صنف ثاني/ الموظفين والمستخدمون
١٨ دينار	صنف ثالث/ الموظفين والمستخدمون

وعلى الرغم من الإجراءات الحكومية المنوه بها فقد أثرت تلك الأوضاع في المستوى المعاشي للموظفين بعد عجز الحكومة عن دفع رواتبهم بشكل منتظم. فقامت بسحب موارد بلديات بغداد وضواحيها لدفع رواتب الموظفين بنسبة ٥٠% واعطائهم صكوكاً قابلة للتحويل بعد ستة اشهر. وكانت رواتب الموظفين من خريجي الكليات قليلة تتراوح في الخمسينات من ١٢-٢٥ دينار ، اما حاملو البكالوريوس من خارج العراق فتصل رواتبهم الى (٤٠) ديناراً ، ويمنح التخصص الاعلى (٥٠) ديناراً^(٥٥). ونتيجة لارتفاع الاسعار شرعت الحكومة قانون مخصصات غلاء المعيشة رقم (٦٩) في ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٩ الذي يتضمن منح موظفي الدرجة الثالثة والرابعة وضباط الجيش والشرطة من الصف الثالث وضباط الصف وافراد الشرطة مخصصات قدرت بين الدينار والدينارين والربع واستثنى من هذا القانون موظفو الدولة من الدرجة الاولى والموظفون المستخدمون باجور يومية^(٥٦).

الى جانب ذلك قامت بعض الوزارات العراقية لاسيما وزارتا حمدي الباجه جي الاولى والثانية ووزارة توفيق السويدي الثانية بمحاربة ظاهرة الرشو والفساد الاداري للموظفين ففصلت عدداً كبيراً بهدف تطهير الجهاز الاداري. منهم على سبيل المثال لا الحصر موظفو دوائر الاشغال والري والتموين وشمل الفصل بعض المعلمين واتخذت سياسة الشدة تجاه المفصولين الذين اصبحوا يعارضون النظام الملكي لا سيما حكومة ارشد العمري التي رفضت اعادة تعيينهم^(٥٧).

واهتمت وزارة الشؤون الاجتماعية في عامي ١٩٥٨ و ١٩٥٩ بقضية المفصولين الذين كثرت مراجعاتهم بهدف اعادة النظر في تعيينهم وشكلت لجنة محايدة تولت اعادة بعضهم لكفاءتهم. وتمتع اليهود بأهمية كبيرة ونفوذ واسع في معظم مؤسسات الحكومة بعد ان تغلغلوا الى مختلف دوائرها كالحسابات التي تقلد فيها ابراهيم الكبير (١٨٨٥ - ١٩٧٣) عدة وظائف ، منها وظيفة مدير الحسابات العامة ، ومدير المالية ، وسليم ترزي (١٨٩٧ - ١٩٧٥) مفتش البريد والبرق ، ومنهم داود روبين مدير الحسابات

العسكرية العام ، ومراقب الحسابات العام ، وصالح قحطان المشاور الحقوقي في وزارة المالية ، وهارون شوحيط اول مدير لدائرة الضريبة ، ومير بصري سكرتير وزارة الخارجية ووكيل مدير التشريفات ومعاون مدير جمعية التمور العام ، وموشي شوحيط مدير السكك وسلمان الكبير مدير الاملاك الاميرية ويوسف شاول معاون مدير البريد والبرق العام وعبد النبي مدير معلم سكرتير وزارة الخارجية وغيرهم^(٥٨).

الخاتمة :

يتضح لنا مما تقدم ان المجتمع البغدادي للفترة ١٩٤٠-١٩٦٠ قد انفرد بتنوع تركيبه السكاني والاقتصادي والاجتماعي ، واستمر هذا التنوع شاخصاً للعيان ، مما ادى الى الاثراء الواسع لأقلية ضئيلة على حساب اكثرية ساحقة معدومة من الفئات الاجتماعية الوسطى والدنيا ، في حين تركزت الثروة لدى الفئات الاجتماعية العليا (الملاكين والإقطاعيين)، وهذا ناتج عن سوء توزيع الثروة ، الامر الذي اثر على خصوصية الحياة الاجتماعية للفئات اعلاه كل حسب مكانته المادية ومركزه الاجتماعي^(٥٩).

Conclusion:

It is clear from the foregoing that the Baghdadi society for the period 1940-1960 was unique in the diversity of its demographic, economic and social structure, and this diversity continued to be visible, which led to the enrichment of a small minority at the expense of an overwhelming majority of the middle and lower social groups, while wealth was concentrated among social groups This is the result of the poor distribution of wealth, which affected the privacy of the social life of the above groups according to their financial status and social status.

قائمة المراجع:

- (١) حنا بطاطو ، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ص ٥٣ .
- (٢) احمد نجم الدين فليجة ، جغرافية سكان العراق ، ص ٨.
- (٣) اكرم زينل الصالحي ، نمو السكان في العراق ١٩٥٧ - ١٩٧٠ ، ص ٣٥٢ .

- (٤) المملكة العراقية، وزارة الشؤون الاجتماعية ، مديرية النفوس العامة ، احصاء السكان لسنة ١٩٤٧
ص١.
- (٥) اكرم زينل الصالحي ، المصدر السابق ، ص ٣٥٦.
- (٦) الجمهورية العراقية،وزارة الداخلية ، مديرية النفوس العامة ، المجموعة الاحصائية لتسجيل ١٩٥٧
ص٢٧٤.
- (٧) عبد العزيز محمد حبيب ، تغير توزيع السكان في محافظة بغداد ١٩٤٧ - ١٩٦٥ ، دراسة في
جغرافية السكان ،ص٨٥ .
- (٨) طه حمادي الحديثي ، جغرافية السكان ، ص٣٢٦ .
- (٩) عبد العزيز محمد حبيب ، المصدر السابق ، ص ١٠٢ .
- (١٠) احمد سوسة ، الري في العراق ، ص٣٢ .
- (١١) يحيى كاظم حمود المعموري ، تطور الري في العراق واثاره الاقتصادية والاجتماعية ١٩٣٣ -
١٩٥٠ ، ص ١٦٠ .
- (١٢) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ١٢٢ .
- (١٣) احمد سوسة، فيضانات بغداد في التاريخ، ص٥٤٢-٥٥٥ .
- (١٤) المصدر نفسه ، ص ٥٥٦ .
- (١٥) شاكر جابر ، من تاريخ الكراة الشرقية قديماً وحديثاً ، ص١٨.
- (١٦) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٩ ، ص ٨٤-٨٨ .
- (١٧) احمد سوسة، فيضانات بغداد في التاريخ، المصدر السابق ، ص ٥٦٧.
- (١٨) ولدنمار غلمن ، عراق نوري السعيد ، ط١ ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ١٣ .
- (١٩) سالم خلف عبد ، المجتمع الريفي ، ص ١٢٦ .
- (٢٠) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي
١٨٦٤-١٩٥٨، ج١ ، ص ٧٢ .
- (٢١) سالم خلف عبد ، المصدر السابق ، ص ١٣١ .
- (٢٢) سهيل صبحي سلمان ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥ - ١٩٥٨ ، ص
٢٠٤.
- (٢٣) المصدر نفسه ، ص ٢٠٩ .
- (٢٤) جنان محيي الدين احمد الخطيب ، التغير المكاني للسكان في العراق للفترة ١٩٥٧ - ١٩٧٧ ،
ص ٥٠ .
- (٢٥) سهيل صبحي سلمان ، المصدر السابق ، ص ٢٢١ .

- (٢٦) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ١٨٧ .
- (٢٧) نزار توفيق الحسو ، الصراع على السلطة في العراق الملكي ، ص ١٦ .
- (٢٨) محمد حمدي الجعفري ، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤ - ١٩٥٨ ، ص ١٢٤ .
- (٢٩) جنان محيي الدين احمد الخطيب ، المصدر السابق ، ص ٧٨ .
- (٣٠) زينب عبد الحسين الزهيري ، تطور حركة التجارة في العراق ١٩٣٣-١٩٣٩ دراسة تاريخية، ص ١٠٢ .
- (٣١) سهيل صبحي سلمان ، المصدر السابق ، ص ٢٣٤ .
- (٣٢) سعيد عبود السامرائي ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي ، ص ١٦٨-١٧٠ .
- (٣٣) انشئ في بغداد عدداً من البنوك ، مثل المصرف العثماني ١٨٩٠ ، والبنك الشرقي عام ١٩١٢ ، والبنك الشاهنشاهي عام ١٩١٨ ، وعلى الرغم من تأسيس عدة مصارف عراقية وفروع لمصارف عربية واجنبية لكنها لم تتمكن من منافسة البنوك الثلاثة المشار اليها اعلاه . للتفصيل ينظر : المصدر نفسه ، ص ١٧٢ .
- (٣٤) وقف التجار اليهود بالضد من تأسيس فرع البنك العربي اللبناني في بغداد سنة ١٩٤٥ ، فبنوا الدعاية المضادة له واطلقوا عليه بنك المعتقلين لأن اعضاء ادارته في بغداد سبق لهم ان نالوا شرف الاعتقال بعد انتفاضة مايس ١٩٤١ ، ولان البنك رفض دخول اليهود في عضويته . ينظر : يعقوب يوسف كوريه ، يهود العراق ، تاريخهم - احوالهم - هجرتهم ، ص ٣٥-٤١ .
- (٣٥) المصدر نفسه ، ص ٤٥ .
- (٣٦) محمد سلمان حسن ، المصدر السابق ، ص ٦٧ .
- (٣٧) محمد حمدي الجعفري ، المصدر السابق ، ص ١٦٧ .
- (٣٨) كمال مظهر احمد ، الطبقة العاملة العراقية التكون وبدايات التحرك ، ص ٢٤ .
- (٣٩) جوني يوسف حنا ، تاريخ الصناعة الوطنية وعلاقتها بالتطورات السياسية في العراق ١٩٢٩ - ١٩٥٨ ، ص ١٩ .
- (٤٠) كمال مظهر احمد ، المصدر السابق ، ص ٤٤ .
- (٤١) جوني يوسف حنا ، المصدر السابق ، ص ١٠٢ .
- (٤٢) مير بصري ، مباحث في الاقتصاد العراقي، ص ٢٨٩ .
- (٤٣) المصدر السابق ، ص ٢٩١ .
- (٤٤) هاشم جواد ، احوال العمل والعمال في العراق ، ص ٥ .
- (٤٥) سعيد عبود السامرائي ، المصدر السابق ، ص ١٩٩ .

- (٤٦) رزاق ابراهيم حسن ، تاريخ الطبقة العاملة في العراق بين الاضرابات والتنظيم النقابي ١٩١٨ - ١٩٦٨ ، ص ٥٢ .
- (٤٧) هاشم جواد ، المصدر السابق ، ص ١٩ .
- (٤٨) رزاق ابراهيم حسن ، المصدر السابق ، ص ٨٩ .
- (٤٩) جوني يوسف حنا ، المصدر السابق ، ص ١٢٣ .
- (٥٠) عبد اللطيف نايف، دراسة اجتماعية للمناطق المتخلفة في المدينة مع بحث ميداني لسكان الصرائف في بغداد سابقاً ، ص ٨٥ .
- (٥١) رزاق ابراهيم حسن ، المصدر السابق ، ص ٩١ .
- (٥٢) هاشم جواد ، المصدر السابق ، ص ٢٢ .
- (٥٣) صادق مهدي السعيد ، العمل وتشغيل العمال والسكان والقوى العاملة ، ص ٩٩ .
- (٥٤) المصدر نفسه ، ص ١٠٠ - ١٠١ .
- (٥٥) كمال مظهر احمد ، المصدر السابق ، ص ١٦٧ .
- (٥٦) ولدنار غلمن ، المصدر السابق ، ص ١٨٩ .
- (٥٧) عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ص ٢٠١ .
- (٥٨) يعقوب يوسف كوريه ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ .
- (٥٩) رزاق ابراهيم حسن ، المصدر السابق ، ص ٢٤٤ .

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب العربية :

١. المملكة العراقية، وزارة الشؤون الاجتماعية ، مديرية النفوس العامة ، احصاء السكان لسنة ١٩٤٧ .
٢. الجمهورية العراقية، وزارة الداخلية ، مديرية النفوس العامة ، المجموعة الاحصائية لتسجيل ١٩٥٧ .
٣. احمد سوسة ، الري في العراق ، مطبعة التقيض الاهلية ، بغداد ، ١٩٤٢ .
٤. احمد سوسة، فيضانات بغداد في التاريخ، القسم الثاني، مطبعة الاديب ، بغداد، ١٩٦٥ .
٥. احمد نجم الدين فليجة ، جغرافية سكان العراق ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٢ .
٦. حنا بطاطو ، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، الكتاب الاول ، ترجمة عفيفة الرزاز ، بيروت ، ١٩٩٠ .
٧. صادق مهدي السعيد ، العمل وتشغيل العمال والسكان والقوى العاملة ، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٧ .
٨. طه حمادي الحديثي ، جغرافية السكان ، ط٢ ، دار الكتب ، الموصل ، ٢٠٠٠ .

مجلة التراث العلمي العربي فصلية، علمية، محكمة العدد (٤٤) ٢٠٢٠م

٩. كمال مظهر احمد ، الطبقة العاملة العراقية التكون وبدايات التحرك ، ط٢ ، وزارة الثقافة والاعلام دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨١ .
١٠. شاكر جابر ، من تاريخ الكرامة الشرقية قديماً وحديثاً ، ج١ ، مطبعة الشعب ، د.ت .
١١. مير بصري ، مباحث في الاقتصاد العراقي ، شركة التجارة والطباعة المحدودة ، بغداد ، ١٩٤٨ .
١٢. محمد حمدي الجعفري ، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤ - ١٩٥٨ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٠ .
١٣. محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤ - ١٩٥٨ ، ج١ ، المكتبة العربية ، بيروت ، د.ت .
١٤. رزاق ابراهيم حسن ، تاريخ الطبقة العاملة في العراق بين الاضرابات والتنظيم النقابي ١٩١٨ - ١٩٦٨ ، ط١ ، بيروت ، ١٩٧٦ .
١٥. سعيد عبود السامرائي ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي ، النجف ، ١٩٧٣ .
١٦. سالم خلف عبد ، المجتمع الريفي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٩٢ .
١٧. هاشم جواد ، احوال العمل والعمال في العراق ، مطبعة التقيض الاهلية ، بغداد ، ١٩٤٢ .
١٨. نزار توفيق الحسو ، الصراع على السلطة في العراق الملكي ، ط١ ، بغداد ، ١٩٨٤ .
١٩. يعقوب يوسف كوريه ، يهود العراق ، تاريخهم - احوالهم - هجرتهم ، ط١ ، المكتبة الاهلية للنشر والتوزيع ، لبنان ، ١٩٨٨ .

الرسائل والاطاريح الجامعية :

٢٠. اكرم زينل الصالحي ، نمو السكان في العراق ١٩٥٧ - ١٩٧٠ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٨ .
٢١. جنان محيي الدين احمد الخطيب ، التغير المكاني للسكان في العراق للفترة ١٩٥٧ - ١٩٧٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٠ .
٢٢. جوني يوسف حنا ، تاريخ الصناعة الوطنية وعلاقتها بالتطورات السياسية في العراق ١٩٢٩ - ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الموصل ، ١٩٨٩ .
٢٣. زينب عبد الحسين الزهيري ، تطور حركة التجارة في العراق ١٩٣٣ - ١٩٣٩ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٢ .
٢٤. عبد العزيز محمد حبيب ، تغير توزيع السكان في محافظة بغداد ١٩٤٧ - ١٩٦٥ ، دراسة في جغرافية السكان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٦ .
٢٥. عبد اللطيف نايف ، دراسة اجتماعية للمناطق المتخلفة في المدينة مع بحث ميداني لسكان الصرائف في بغداد سابقاً ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٦ .

٢٦. سهيل صبحي سلمان ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥ - ١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٤ .
٢٧. يحيى كاظم حمود المعموري ، تطور الري في العراق واثاره الاقتصادية والاجتماعية ١٩٣٣ - ١٩٥٠ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية - ابن رشد - ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ .

List of Sources and reference:

Arabic Books:

- i. Kingdom of Iraq, Ministry of Social Affairs, General Souls Directorate, Population Census, 1947.
- ii. Republic of Iraq, Ministry of Interior, General Souls Directorate, Statistical Group for Registration 1957.
- iii. Ahmed Sousa, Irrigation in Iraq, Al-Tafid National Press, Baghdad, 1942.
- iv. Ahmed Sousa, Baghdad Floods in History, Section II, Adeeb Press, Baghdad, 1965.
- v. Ahmad Najmuddin Fuleja, Geography of the Population of Iraq, Baghdad University Press, 1982.
- vi. Hanna Batatu, Iraq Social classes and revolutionary movements in the Ottoman era until the establishment of the Republic, Book I, translation Afifa Razzaz, Beirut, 1990.
- vii. Sadiq Mahdi Al-Said , Work and Employment of Workers, Population and Manpower, Al-Ma'arif Press, Baghdad, 1947.
- viii. Taha Hammadi Al-Hadithi, Geography of Population, 2nd Floor, Dar Al-Kutub, Mosul, 2000.
- ix. Kamal Mazhar Ahmad, Iraqi Working Class Formation and Beginnings of Action, 2nd Floor, Ministry of Culture and Information, Dar Al-Rasheed, Baghdad, 1981.
- x. Shaker Jaber, from the history of the ancient Karrada, old and new, c 1, People's Press, d.

- xi. Mir Basri, Investigator in the Iraqi Economy, Trade and Printing Co. Ltd., Baghdad, 1948.
- xii. Mohammed Hamdi Jaafari, Britain and Iraq, an era of conflict 1914–1958, House of General Cultural Affairs, Baghdad, 2000.
- xiii. Mohammed Salman Hassan, economic development in Iraq, foreign trade and economic development 1864–1958, c 1, the Arab Library, Beirut, d. T .
- xiv. Razak Ibrahim Hassan, the history of the working class in Iraq between strikes and union organization 1918–1968, i 1, Beirut, 1976.
- xv. Saeed Aboud Al–Samarrai, Introduction to Iraqi Economic History, Najaf, 1973.
- xvi. Salim Khalaf Abdul, Rural Society, Dar Al Kutub for Printing and Publishing, Mosul, 1992.
- xvii. Hashem Jawad, Conditions of Work and Workers in Iraq, Al–Tafid National Press, Baghdad, 1942.
- xviii. Nizar Tawfiq al–Hasso, the struggle for power in the Royal Iraq, i 1, Baghdad, 1984.
- xix. Yacoub Yusuf Koreh, Iraqi Jews, their history, conditions, immigration, 1st floor, National Library for Publishing and Distribution, Lebanon, 1988.

University theses and dissertations:

- i. Akram Zainal Al–Salhi, Population Growth in Iraq 1957–1970, unpublished doctoral thesis, College of Arts, University of Baghdad, 1978.
- ii. Jinan Mohiuddin Ahmed Al–Khatib, Spatial Change of Population in Iraq, 1957–1977, Unpublished Master Thesis, College of Education, Mustansiriya University, 1990.

- iii. Johnny Yousef Hanna, the history of national industry and its relations with political developments in Iraq 1929–1958, unpublished Master Thesis, Faculty of Arts, University of Mosul, 1989.
- iv. Zainab Abdul–Hussein Al–Zuhairi, The Development of Trade in Iraq 1933–1939, Historical Study, Unpublished Master Thesis, College of Education, Mustansiriya University, 2002.
- v. Abdul Aziz Mohammed Habib, change in the distribution of population in the province of Baghdad 1947 – 1965, a study in the geography of the population, an unpublished Master Thesis, College of Arts, University of Baghdad, 1976.
- vi. Abdul Latif Nayef, a social study of the backward areas in the city with a field research of the population of exchange in the former Baghdad, an unpublished master thesis, College of Arts, University of Baghdad, 1976.
- vii. Suhail Subhi Salman, Economic and Social Developments in Iraq 1945–1958, unpublished doctoral thesis, College of Arts, University of Baghdad, 1994.
- viii. Yahya Kazem Hammoud Al–Mamouri, The Development of Irrigation in Iraq and its Economic and Social Impacts 1933 – 1950, Unpublished Ph.D. Dissertation, College of Education, Ibn Rushd, Baghdad University, 1999.